لجنة التقييم
الدورة الثلاثون بعد المائة
روما، 5 سبتمبر/أيلول 2025

تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق

الوثيقة: EC 2025/130/W.P.5/Add.1

بند جدول الأعمال: 6

التاريخ: 22 أغسطس/آب 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

الإجراء: لجنة التقييم مدعوة إلى استعراض تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

الأسئلة التقنية

Indran A. Naidoo
مدير
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

Hansdeep Khaira
كبير موظفي التقييم
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
البريد الإلكتروني: h.khaira@ifad.org

المجلس التنفيذي
الدورة الخامسة والأربعون بعد المائة
روما، 15-16 سبتمبر/أيلول 2025

تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق

الوثيقة: EB 2025/145/R.21/Add.1

بند جدول الأعمال: 6(د)

التاريخ: 22 أغسطس/آب 2025

التوزيع: عام

اللغة الأصلية: الإنكليزية

للاستعراض

الإجراء: المجلس التنفيذي مدعو إلى استعراض تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق على تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق.

الأسئلة التقنية

Indran A. Naidoo
مدير
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
البريد الإلكتروني: i.naidoo@ifad.org

Hansdeep Khaira
كبير موظفي التقييم
مكتب التقييم المستقل في الصندوق
البريد الإلكتروني: h.khaira@ifad.org

تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق

تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق

ألف- الخلفية

1- يحاول تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق تقديم لمحة عامة عن الأثر الذي أحدثه الصندوق على المستوى المُؤسّسي والتقدم المحرز في تحقيق الأهداف المُؤسّسية الرئيسية لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. وتعبّر عملية تقييم الأثر عن هدف الصندوق الطموح المتمثل في الإبلاغ عن الأثر على مستوى المؤسسة. ولتحقيق هذا الهدف، يعرض التقرير تحليلا تجميعيا لتقييمات الأثر الخاصة بالتجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، ويتوقع الأثر على الحافظة الكاملة للصندوق، استنادا إلى عينة من 16 مشروعا. ويعتمد التقرير على ثلاث عمليات رئيسية لضمان صحة تقديراته: (1) اختيار المشروعات لتقييم الأثر؛ (2) تقدير الآثار في كل تقييم للأثر؛ (3) توقع الآثار على مستوى الحافظة استنادا إلى العينة. وتقدم تعليقات مكتب التقييم المستقل في الصندوق تقييما موجزا لمدى جودة تنفيذ هذه العمليات من منظور منهجي. وبذلك، يقدم تقييما موجزا لما يلي: (1) التحسينات التي طرأت مقارنة بتقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق؛ (2) التحديات؛ (3) الفرص المتاحة في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق.

باء- التحسينات

2- يكشف تقرير تقييم الأثر في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق إلى عدد من التحسينات التي أدخلت على تقرير تقييم الأثر في فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق فيما يتعلق بأخذ العينات وتقدير الأثر وتوقعاته على المستوى المُؤسّسي. وتتمثل أهم هذه التحسينات في إدخال أسلوب العينة العشوائية الطبقية استنادا إلى الأقاليم الجغرافية الخمسة التي يعمل فيها الصندوق، لتحديد ما إذا كان المشروع سيخضع لتقييم الأثر أم لا. وتعزز هذه الممارسة الشمول التمثيلي للعينة، مما يحسّن التوقعات من العينة إلى مستوى الصندوق. وفي فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، نفذت المنظمة خاصية التكرار السريع، مما يضمن سهولة إعادة إنتاج النتائج الواردة في التقرير. ومن شأن إدراج عملية إضافية لمراقبة الجودة والشفافية أن يقلّل من الأخطاء ويُحسّن جودة تقييمات الأثر. والتحسين الثالث الهام في تقرير تقييم الأثر في فترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق مقارنة بتقرير تقييم الأثر في فترة التجديد الحادي عشر هو زيادة الوضوح في عرض منهجية التقرير.

جيم- التحديات

3- على الرغم من أن تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق يحتوي على عدة تحسينات رئيسية مقارنة بتقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، لا تزال هناك مسائل تتعلق بجودة التجميع وتوقع الأثر على المستوى المُؤسّسي. وعلى وجه التحديد، فإن عملية التحليل التجميعي للتجميع والتوقع تتأثر سلبا بقرارين منهجيين دون المستوى الأمثل: (1) الإبلاغ عن الزيادات في الدخل الزراعي على أنها زيادات في الدخل بمعناه الأوسع؛ (2) عدم التوافق بين عدد المستفيدين المستخدم لتقدير الأثر وأنواع البرامج التي يجرى فيها تقدير الأثر. وترد مناقشة هذين القرارين أدناه.

4- **اختيار الإبلاغ عن الدخل القطاعي بدلا من الدخل الإجمالي/الصافي**. في كثير من الحالات، يستخدم التقرير التغيرات في الدخل الخاص بقطاع معين بدلا من الدخل الإجمالي و/أو الصافي لتحديد التغيرات في الدخل. ويشير التقرير إلى أن "الصندوق حقق آثارا تحويلية - تعرف بأنها زيادة في الدخل تزيد على 50 في المائة -

في 7 من أصل 16 مشروعا من المشروعات التي جرى تقييمها، متجاوزا بكثير متوسط الأثر البالغ 34 في المائة". وتوضح الحاشية 2 أن نوع الدخل الذي جرى النظر فيه يختلف باختلاف كل مشروع بحسب محور تركيزه - فعلى سبيل المثال، في حالة مشروع متعلق بالثروة الحيوانية، نظر تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق في الدخل المتحقق من الثروة الحيوانية. وفي الحالات التي لم يركّز فيها المشروع على سلسلة قيمة محددة، استخدم الدخل الإجمالي بدلا من ذلك.

5- وتكمن المشكلة الرئيسية في هذا النهج في أن مشروعات الصندوق السابقة غيّرت تركيبة دخل الأفراد (مثل زيادة الدخل الزراعي) من دون زيادة الدخل الإجمالي أو الصافي. ومن الواضح أن التغيرات في تركيبة دخل الأفراد يمكن أن يكون لها أثر إيجابي؛ فعلى سبيل المثال، قد تؤدي مصادر الدخل المتنوعة إلى تعزيز القدرة على الصمود في وجه الصدمات التي تؤثر على أنشطة كسب دخل أخرى. ومع ذلك، قد تنشأ غن هذه التغييرات أيضا آثار سلبية. فعلى سبيل المثال، إذا عمل الفرد ساعات أطول للحصول على الدخل نفسه، أي أنه استثمر وقتا أطول في الإنتاج الزراعي، فإن إنتاجية عمله تكون قد انخفضت فعليا. وفي كلتا الحالتين، فإن الزيادات في الدخل القطاعي لا تعني بالضرورة حدوث تغييرات في الدخل الإجمالي أو الصافي، وهو ما سيكون له أثر إيجابي واضح على الأسر المعيشية.

6- وبصرف النظر عن استخدام الدخل القطاعي بدلا من أرقام الدخل الإجمالي لتحديد ما إذا كان دخل الأسرة المعيشية قد تغير، يُعدّ استخدام الدخل الإجمالي أيضا دون المستوى الأمثل في بعض النواحي. فالعمل الحُرّ عن طريق الإنتاج الزراعي يتطلب شراء مجموعة كبيرة من المدخلات (مثل الأسمدة، والبذور، والمعدات). ووفقا لتجربة مكتب التقييم المستقل في الصندوق، عندما يُطلب من صغار المنتجين الزراعيين في استقصاء ما تقديم معلومات عن الدخل الإجمالي، غالبا ما يذكرون سعر بيع محصولهم بدلا من الدخل الإجمالي أو الصافي. ولذلك، حتى في الحالات التي يُستخدم فيها الدخل الإجمالي، لا يكون واضحا ما إذا كان يعبّر بطريقة موثوقة عن زيادة الدخل الصافي. ومن النُهج الأكثر دقة استخدام الدخل الصافي باستمرار في جميع المشروعات، أو الدخل الإجمالي في حالة عدم توفر الدخل الصافي. ومع ذلك، لا بد من الاعتراف بأن جمع بيانات عن الدخل الصافي أو استنتاجها قد يستغرق وقتا طويلا ويتطلب تكلفة مرتفعة. ولكن من المهم الاعتراف بأوجه القصور في استخدام الدخل القطاعي أو الإجمالي، إذ يتضخم كلاهما عند استخدامهما لاحقا لأغراض تجميع النتائج.

7- **ويبالغ التقرير في تقدير عدد الأشخاص الذين شهدوا تغييرات إيجابية بفضل برامج الصندوق.** ويشير التقرير إلى أن عدد المشاركين في البرامج بلغ 64.5 مليون شخص في 102 مشروع. واستنادا إلى هذا العدد، يقدم التقرير تقديرا لعدد المستفيدين الذين تحسّنت أوضاعهم بفضل الصندوق. فعلى سبيل المثال، يذكر التقرير أن "الاستثمارات المقدمة من الصندوق ومن الجهات المشاركة في التمويل، والتي بلغ مجموعها 6.8 مليارات دولار أمريكي خلال دورة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، أدت إلى زيادة الدخل بنسبة لا تقل عن 10 في المائة لحوالي 49 مليون مشارك". غير أن أرقام الوصول تفتقر إلى الدقة الكافية التي تسمح بتقدير هذا الرقم بدقة، لأنها لا تتضمن معلومات عن مكونات المشروع التي شارك فيها المستفيدون.

8- وتميل تقييمات الأثر إلى التركيز على الأنشطة التي تحقق قيمة مضافة أكبر، مما يعني أنها لا تمثل تمثيلا كاملا للأثر الذي يشعر به جميع الأفراد الذين يصل إليهم الصندوق والذين سجّلت أسماؤهم في بيانات الوصول. وغالبا ما تكون برامج الصندوق متعددة الأوجه وشاملة، وتشمل تدخلات على طول سلسلة القيمة و/أو أنواع متعددة من الدعم للمزارعين الأفراد. وتتراوح أنواع التدخلات بين دورات تدريبية لمدة نصف يوم وتدخلات واسعة النطاق في مجال البنية التحتية. ومن الواضح أن حجم الأثر الناجم عن هذين النوعين من التدخلات سيختلف اختلافا كبيرا. وفي هذا السياق، ركّز العديد من عمليات تقييم الأثر في الصندوق تاريخيا على المشاركين في التدخلات الأوسع نطاقا في إطار مشروع ما بدلا من التدخلات الأصغر نطاقا.

9- وتتسم بيانات الوصول باتساع نطاقها، إذ تسعى إلى احتساب جميع المستفيدين من برامج الصندوق، وليس فقط المستفيدين من البرامج ذات القيمة المضافة الأعلى على وجه التحديد. ونتيجة لذلك، تشمل بيانات الوصول جميع المشاركين في أي مكون من مكونات المشروع، بمن فيهم الأفراد الذين أجريت معهم مشاورات قصيرة في إطار خدمات الإرشاد المدعومة من البرنامج أو الذين شاركوا في دورات تدريبية لمدة نصف يوم.

10- وعلى الرغم من أن نسبة صغيرة نسبيا فقط من المستفيدين تتلقى فوائد مكثفة، حسبما ورد في تقييمات الأثر، تفترض التوقعات الواردة في التقرير أن جميع المشاركين قد استفادوا من هذه التدخلات الأكبر التي خضعت لتقييم الأثر. ويشير ذلك إلى أن التقديرات الواردة في التقرير بشأن عدد المستفيدين تبالغ في تقدير الأثر على المستوى المُؤسّسي. ولا يمكن تحديد مدى استفادة الأشخاص من البرامج من دون فهم عدد المشاركين الذين استفادوا من الأنشطة المحددة التي قُيّم أثرها مقارنة بمكونات المشروعات التي لم تخضع للتقييم.

11- **وقد تنطوي تقييمات الأثر على عيوب جوهرية**. فقد استعرض مكتب التقييم المستقل في الصندوق أربعة تقارير لتقييم الأثر في إطار التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق، وتشير النتائج إلى احتمال وجود عيب جوهري في كيفية احتساب الأثر. إذ تستند تقديرات الأثر في هذه التقارير إلى معادلات تحتوي على متغيرات لاحقة للعلاج، الأمر الذي يمكن أن يجعل التقديرات غير موثوقة. ومن الصعب تحديد اتجاه هذا التحيّز وحجمه (حيث إن بعض الآثار قد تكون أقل من الواقع، وبعضها أكبر، وبعضها قد يكون صحيحا تقريبا). ويمكن أن تؤثر هذه المسألة على التقدير العام للآثار على المستوى المُؤسّسي. ويمكن أن تؤثر أيضا على جزء كبير من الحقائق الإحصائية المحددة التي تُساق كأمثلة على الأثر في تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق. ونظرا لضيق الوقت، لم يتمكن مكتب التقييم المستقل في الصندوق من استعراض سوى أربعة تقارير، ومن ثم فإن من المهم الإشارة إلى أن 4 من أصل 16 تقريرا قد لا تُشكّل عينة موثوقة. ومع ذلك، ونظرا لوجود هذه الإشكالية في جميع التقييمات الأربعة، فإنها تتطلب الانتباه إليها في التقييمات المقبلة.

دال- الفرص

12- يشير التقرير إلى أن جهود تقييم الأثر في المستقبل ستنتقل إلى جدول أعمال موجّه نحو التعلم. ويرحّب مكتب التقييم المستقل في الصندوق ترحيبا شديدا بهذا التحوّل من التركيز على المساءلة إلى التركيز على التعلم. وسيتيح هذا التحوّل فرصة لتحسين جودة تقييم الأثر في فترة التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق. فعلى سبيل المثال، سيتمكن الصندوق، من خلال اختيار المشروعات على أساس مضمونها، من التخطيط لتقييم الأثر منذ استهلال المشروعات. ومن شأن ذلك أن يمكّن الصندوق من جمع بيانات أساسية كافية، بما في ذلك من المستجيبين في المجموعة المرجعية ومجموعة المعالجة، استنادا إلى المواقع المحتملة التي سيعمل فيها. ولم يكن ذلك ممكنا حتى الآن، باستثناء حالات قليلة.

13- ومن شأن جمع البيانات الأساسية أن يُحسّن بدرجة كبيرة من جودة تقييم الأثر في الصندوق. فمن خلال جمع البيانات في مرحلتي البداية والنهاية، يمكن لأفرقة تقييم الأثر في الصندوق استخدام تصاميم أكثر موثوقية لتقييم الأثر، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، تحليل الفرق في الفروق، وتقنية الفرق في الفروق المقترنة بالمطابقة، و/أو استخدام بيانات أساسية على مستوى المستجيبين لا تستند إلى التذكر، ضمن أساليب المطابقة المعتمدة.

هاء- الاستنتاجات

14- يعبّر تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق التقدم الكبير المحرز منذ فترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق، ولكنه لا يزال يواجه تحديات في التنفيذ. وتنفيذ تقرير تقييم الأثر لفترة التجديد الثاني عشر لموارد الصندوق فيما يتعلق باستعراض الأقران، والتكرار السريع، ووضوح عرض منهجية

التقرير، يستحق التقدير باعتباره تقدما كبيرا مقارنة بفترة التجديد الحادي عشر لموارد الصندوق. وأدى أخذ عينات عشوائية طبقية من المشروعات لتقييم الأثر إلى تحسين درجة ثقة القراء في توقعات التقرير بشأن النتائج على مستوى الحافظة الكاملة.

15- ومع ذلك، تأثر التقرير بتحديين مهمّيْن. ويتمثل التحدي الأول في أن التحليل التجميعي يستخدم منهجية لاختيار متغيرات حصائل لتقدير الأثر على المستوى المُؤسّسي تعبّر عن التغيّرات في تركيبة الدخل، بدلا من التحسّن الفعلي في مستويات الدخل في العديد من البرامج. أما التحدي الثاني، فيتمثل في أن التقرير يتنبأ بالأثر الإجمالي استنادا إلى مجموع عدد المستفيدين الذي يشملهم الوصول، حتى في الحالات التي اقتصر فيها الأثر المقدَّر على شريحة أصغر من المشاركين، ما يؤدّي إلى المبالغة في تقدير الأثر على المستوى المُؤسّسي.

16- ويرحّب مكتب التقييم المستقل في الصندوق بالتحوّل إلى نهج موجّه نحو التعلم في تقييم الأثر في الصندوق. وإلى جانب ما ينطوي عليه هذا التحوّل من قيمة استراتيجية، فإن التحوّل إلى استراتيجية موجّهة نحو التعلم في التجديد الثالث عشر لموارد الصندوق يتيح فرصا لتحسين تنفيذ تقييم الأثر.